الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.745(A)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
27 September 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٤٥ (القاعة ألف)
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة **شيمونوفيتش**

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثالث والرابع والخامس معا لموريشيوس

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

06-46285 (A)

في غياب الرئيسة، تولت السيدة شيمونوفيتش الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثالث والرابع والخامس معا لموريشيوس (*CEDAW/C/MAR/3-5* و *CEDAW/C/MAR/Q/5* و *CEDAW/C/MAR/Q/5/Add.1*)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد موريشيوس إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة سيبون** (موريشيوس): قالت وهي تعرض التقرير الدوري الثالث والرابع والخامس معا للدولة الطرف (CEDAW/C/MAR/3-5) إن موريشيوس ملتزمة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بوضع المرأة، فإنها تعلق أهمية خاصة على منهاج عمل بيجين والقضاء على التمييز ضد المرأة تمشيا مع اتفاقية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣ - وأضافت أن موريشيوس عانت من مشاكل اقتصادية شديدة في السنوات الأخيرة نتيجة العولمة، وغير ذلك من العوامل المتصلة بالتجارة. فقد أغلقت الكثير من مصانع النسيج أبوابها، مما أدى إلى إلغاء الوظائف، وتأثرت بذلك بصفة رئيسية النساء. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، قامت الحكومة الجديدة التي تولت مهام السلطة منذ ١٢ شهرا باتخاذ سلسلة من الإصلاحات لاستعادة الازدهار الاقتصادي، والحرص بنفس الوقت على تأمين الاستحقاقات في إطار دولة الرفاه الاجتماعي والتمسك بمبادئ العدالة الاجتماعية. ونظرا لضعف المرأة في عملية العولمة، فإن الحكومة ملتزمة بضمان تمكين المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٤ - وقالت إن موريشيوس تتعهد بزيادة مشاركة المرأة في المناصب السياسية ومناصب اتخاذ القرارات بنسبة ٣٠ في المائة، وقد تجاوزت بالفعل هذا الهدف على مستوى الأمانات الدائمة. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٥، حدثت زيادة ملحوظة في أعداد المرشحات، وازداد تمثيل المرأة في البرلمان من ٥,٧ في المائة إلى ١٧ في المائة. وقد تم إنشاء مجموعة نسائية برلمانية للتأكد من أن البرلمان يضع في الاعتبار شؤون المرأة في الإجراءات التشريعية وفي رسم السياسات. ويؤمل أن عمل الجماعة سيكون له تأثير على سائر المجتمع.

٥ - وأضافت أن حكومة موريشيوس اتخذت تدابير جريئة لإدراج الاتفاقية في القانون المحلي. فقد تم تعديل المادة ١٦ من الدستور في عام ١٩٩٥ لمنع التمييز على أساس الجنس. وتم اعتماد قانون الحماية من العنف المترلي في عام ١٩٩٧ وتم تعديله في عام ٢٠٠٤، بينما أدى اعتماد قانون التمييز على أساس الجنس في عام ٢٠٠٢ إلى إنشاء شعبة لمكافحة التمييز على أساس الجنس في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويجري العمل في الوقت الراهن من أجل وضع قانون لتكافؤ الفرص وقانون للمحاكم العائلية.

٦ - ومن أجل القضاء على الفقر وتعزيز تمكين المرأة، أنشأت الحكومة الصندوق الاستئماني للاندماج الاجتماعي للجماعات المستضعفة وشرعت في مخططات للائتمانات المصغرة لمساعدة المرأة على القيام بأنشطة تولد الدخل بحيث تصبح مستقلة ماليا. ويعمل المجلس الوطني لأصحاب المشاريع من النساء المنشأ عام ١٩٩٩ من أجل تعزيز قدرة المرأة على بناء المشاريع على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة في الآونة الأخيرة في وضع برنامج

تعاوني لا مركزي من أجل الحد من الفقر بدعم من الاتحاد الأوروبي، من أجل تخفيض مستوى الفقر عن طريق بناء قدرات المشاريع التجارية والرابطات النسائية. وسيقوم صندوق تمكين الجمهور الذي تم إنشاؤه في الآونة الأخيرة بتعزيز تمكين المجموعات المستضعفة عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبرامج العاطلات عن العمل، وتوفير التدريب. ويتم تزويد وزارة حقوق المرأة ونماء الطفل ورفاه الأسرة بمرافق جديدة ترمي إلى توفير خدمات متكاملة للمرأة، بما في ذلك تقديم المساعدة للبدء في مشاريع تجارية صغيرة.

٧ - وقالت إن الرعاية الصحية مجانية وهي متاحة للجميع، بغض النظر عن جنس الشخص. ويولى اهتمام خاص بالاحتياجات الصحية للمرأة. ونتيجة لذلك، تحسن العمر المتوقع للمرأة بصورة منتظمة على مر السنوات، وهو الآن أعلى من العمر المتوقع للرجال. ويتم إجراء حملات إعلامية بصورة دورية حول مواضيع الصحة الإنجابية واستخدام وسائل منع الحمل. وتشارك المنظمات غير الحكومية، مثل رابطة تنظيم الأسرة والإجراءات العائلية، في المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية في موريشيوس. كما أن خدمات تنظيم الأسرة متاحة لجميع النساء بغض النظر عن وضعهن العائلي. وتم تعزيز عمليات الفحص الطبي لاكتشاف الأمراض غير المعدية في السنوات الأخيرة. وقد استفادت ٥٠ ٠٠٠ امرأة يتراوح عمرهن بين ٣٠ و ٦٠ سنة من الفحص لاكتشاف سرطان عنق الرحم، واستفاد عدد مماثل منهن من الفحص لاكتشاف سرطان الثديين.

٨ - وأضافت أن الحمل بين المراهقات أصبح متفشيا وانتهت حالات كثيرة منها بالإجهاض، فتأثرت بذلك صحة الفتاة وتعليمها. ويتم إجراء حملات توعية بشأن هذا الموضوع في المدارس على أساس منتظم تقوم بها الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وهناك أيضا خطط لتقديم المساعدة، وعند الضرورة المأوى للمراهقات الحوامل.

٩ - ومما يثير قلقا متزايدا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الممارسة الجنسية. وتم تنفيذ الخطة الإستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠٠١-٢٠٠٥ للتصدي لانتشار المرض، وتم إنشاء لجنة رفيعة المستوى برئاسة رئيس الوزراء لرصد الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد قانون للتدابير الوقائية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف السيطرة على انتشار المرض والوقاية منه.

١٠ - وقالت إن التعليم مجاني على جميع المستويات. ومن أجل تحسين نوعية التعليم، استثمرت الحكومة على نطاق واسع في الهياكل الأساسية المدرسية الجديدة، في المناطق الريفية والحضرية. ويتابع البنين والبنات في المدارس الحكومية نفس المناهج الدراسية ويستعملون نفس المرافق. وإن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس في مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية أقل بشكل طفيف من عدد البنين، ولكن عددهن أكبر في المرحلة الثانوية والمرحلة الثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، أداء الفتيات أفضل بكثير من أداء الشباب في الامتحانات.

١١ - وأضافت أن هناك جهودا يتم بذلها لتشجيع الفتيات على اختيار مواضيع غير تقليدية بالنسبة للمرأة مثل العلوم والهندسة، كما يتم بذل الجهود لزيادة معدل التحاق الفتيات في الدورات التدريبية المهنية. وتظهر الفتاة أيضا اهتماما كبيرا بدراسة تكنولوجيا المعلومات. وتزداد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد موريشيوس، ويؤمل أن هذه التكنولوجيات سوف تستخدم لمساعدة المرأة على تحقيق المساواة والمشاركة في اتخاذ القرارات. وقد استفادت كثير من النساء من برامج تعليم استعمال الحواسيب، وعدد

أكبر منهن سوف يستفيد من البرامج التعليمية التي تم الشروع فيها في الآونة الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم تعديل قانون التعليم في عام ٢٠٠٥، لجعله إلزاميا حتى سن ١٦ سنة. وتناقش إمكانية إدراج القانون الإنساني في المناهج الدراسية الثانوية.

١٢ - وفيما يتعلق بالعمالة، صدقت موريشيوس في عام ٢٠٠٢ على اتفاقية المساواة في الأجور والاتفاقية المتعلقة بالتمييز (العمالة والمهن) لمنظمة العمل الدولية. وسوف يتم تعديل قانون العمل قريبا من أجل رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٦ سنة، امتثالا للالتزامات الدولية للبلد. وقد نفذت الحكومة أيضا عددا من التدابير لمنع التمييز ضد المرأة في العمل. ويُسمح للنساء اللاتي يعملن في القطاع العام عندما يبلغن الشهر التاسع من الحمل أن يتركن العمل مبكرا لتجنب ساعات الذروة، وطُلب من القطاع الخاص أن يفعل الشيء نفسه. وبموجب قانون التمييز على أساس الجنس، يتم حظر التمييز على أساس الجنس أو العمل أو الوضع العائلي، أو الحمل، أو المسؤولية العائلية عند التوظيف. وينص القانون أيضا على تقديم الشكاوى في حالة التمييز ودفع تعويض عن ذلك. ويتم توظيف المرأة بصورة متزايدة في الوظائف التي كان يهيمن عليها في السابق الرجال. ويقوم المجلس الوطني للأجور بالتحقيق في الفرق في الأجور بين النساء والرجال في عدد من القطاعات، ويعيد النظر أيضا في تصنيف بعض الوظائف على أساس الجنس.

١٣ - وفيما يتعلق بالعنف المترلي، يتم توفير المساعدة إلى الضحايا عن طريق مكاتب الدعم العائلي. وهناك مكانان للإيواء المؤقت تستفيد منهما ضحايا العنف. ويزداد عدد الحالات المبلغ عنها فيما يتعلق بالإساءة الجنسية، وعليه يتم تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي العنف المترلي. وأصبح بروتوكول المساعدة ساري المفعول منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ لتقديم دعم منسق إلى ضحايا الاعتداءات الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدات خاصة في خمس مستشفيات إقليمية.

١٤ - ويجري تحضير قانون لحماية الأطفال من مساوئ الاتصالات الحاسوبية لمكافحة استغلالهم في إنتاج المواد الإباحية وغير ذلك من استغلال القصّر. ويتم اتخاذ أيضا إجراءات فيما يتعلق بمرتكبي هذه الجرائم للتصدي للمشكلة من أساسها. وقد تم إنشاء قوة خاصة داخل إدارة الشرطة لمعالجة مشاكل سوء معاملة الأطفال، وقد تم تعديل قانون حماية الأطفال لفرض عقوبات أشد على اختطاف الأطفال ونبذهم والاتجار بهم. وقد تم في عام ٢٠٠٣ إنشاء مركز استقبال للأطفال من أجل إعادة تأهيل الأطفال الذين عانوا من الإساءات الجنسية. وتم الاعتراف بالعلاقة بين الدعارة والفقر وتعاطي المخدرات، وتقدم الحكومة تمويلا كبيرا لمشروع تقوم به منظمات غير حكومية من أجل إعادة تأهيل المشتغلات بالجنس، والمحتجزين السابقين، وهؤلاء الذين يتعاطون المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم حملات توعية لتثقيف المشتغلات بالجنس حول مواضيع مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتستطيع النساء اللاتي يرغبن في ترك الدعارة الحصول على ائتمانات مصغرة لتمكينهن من إيجاد مصدر بديل للدخل.

١٥ - وقالت إنه على الرغم من ازدهار قطاع السياحة، لا تعتبر موريشيوس هدفا للسياحة الجنسية. ويتضمن قانون السياحة ضمانات ضد استخدام الأماكن المرخصة للنشاط السياحي لأغراض غير أخلاقية، ويتم الاضطلاع بحملات منتظمة لتوعية المنشآت الفندقية وغيرها من المنشآت من مخاطر الدعارة.

١٦ - ومن بين التحديات المقبلة التي ستواجهها موريشيوس التأكد من رفاه المسنات. وقد أعادت الحكومة الجديدة الحق في الحصول على تقاعد شيخوخة عند بلوغ

سن ٦٠ سنة. غير أنه نظرا لأن عمر المرأة أطول من عمر زوجها، هناك حاجة إلى تطوير سياسات توفر لهن الرعاية الصحية الملائمة والاستحقاقات الاجتماعية الكافية. وهناك مجال آخر يثير القلق وهو ارتفاع معدل البطالة بين النساء، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تأنيث الفقر. ولهذا السبب، فإن إيجاد وظائف للنساء بند موضوع على رأس جدول أعمال الحكومة.

١٧ - وفيما يتعلق بالآلية الوطنية، قالت إن الوحدة النسائية في وزارة حقوق المرأة ونماء الطفل ورفاه الأسرة شرعت في سلسلة من المشاريع من أجل تعزيز وضع المرأة وتمكينها. وتعمل الوحدة النسائية من خلال شبكة مؤلفة من المراكز النسائية وتتعاون مع المجلس الوطني للمرأة والمجلس الوطني لأصحاب المشاريع من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين مراكز تنسيق نسائية في جميع الوزارات والإدارات، بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج. وإن الوزارة المذكورة أعلاه في سبيل تنفيذ مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعنوان "بناء القدرات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" بهدف تعزيز الآليات الوطنية النسائية، وذلك في جملة أمور عن طريق تطوير نظام إعلامي معني بالمرأة. ويتم تدريجيا استحداث ميزانية في البرامج الحكومية تلبي احتياجات المرأة. ومن الأمور المشجعة، بعد بداية بطيئة، التدابير المعلن عنها في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي تستهدف تمكين المرأة.

١٨ - وأضافت أن سرعة التنمية في جزر رودريغيز كانت أبطأ من سرعة التنمية في جزيرة موريشيوس نفسها، وكان لبرامج النهوض بالمرأة تأثير أقل في هذه الجزر. غير أن لجنة حقوق المرأة المنشأة في عام ٢٠٠٢ تقوم بترويج الشؤون النسائية. وتشغل نساء رودريغيز بصورة متزايدة مناصب ذات مسؤولية، ويشاركن في الأنشطة السياسية. وازدهرت أيضا المشاريع التي تقوم بها المرأة في السنوات الأخيرة، وذلك جزئيا بفضل أنشطة منظمتين تهتمان بشؤون النساء من أصحاب المشاريع.

١٩ - ويتم القيام بحملات في جزيرة رودريغيز من أجل التوعية بمشاكل العنف المترلي. ومن بين الأمور المتاحة أيضا مختلف الخدمات، بما في ذلك المأوى، لضحايا العنف المترلي. ولدى الجزيرة أيضا عدد من الجماعات النسائية، ومركزان نسائيان. كما أن سهولة الحصول على التعليم، وازدياد الاستثمارات، ووجود اتصالات أفضل بين الجزيرتين ساهم في تمكين المرأة في جزيرة رودريغيز وإن كان العمل المتبقي ما زال كبيرا.

٢٠ - وأخيرا، وقّعت موريشيوس على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وهي في سبيل التصديق عليه.

٢١ - **الرئيسة**: قالت إنها مسرورة للإحاطة بأن موريشيوس في سبيل التصديق على البروتوكول الاختياري.

المواد ١ إلى ٦

٢٢ - **السيدة مورفاي**: طلبت معلومات عن الطريقة التي تؤثر بها القوانين الشخصية الواردة في التقرير على المرأة في مختلف مجالات حياتها، وعن نتيجة عمل اللجان التي تم إنشاؤها لإعادة النظر في هذه القوانين. وإذ لاحظت أن ثلاث سنوات قد مضت منذ اعتماد قانون التمييز على أساس الجنس، استفسرت عن عدد حالات التمييز على أساس الجنس التي تم عرضها على المحاكم، في مجال العمل وفي مجالات أخرى. وقالت إنها تود بصفة خاصة معرفة إذا كان قد تم الاحتجاج بالاتفاقية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المحاكم العائلية، وما إذا كانت هناك بالفعل حالات تم فيها الاحتجاج بالاتفاقية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمادة ٦ من الاتفاقية، قالت إنها صُدمت عندما عرفت أن هناك دراسة كشفت عن وجود ٢ ٦٠٠ طفل وقعوا ضحايا الاستغلال التجاري والجنسي

في موريشيوس، وأن بعض الأطفال مارسوا الدعارة في سن لا يزيد عن ١٠ سنوات. غير أن الدراسة لم تذكر المترددين على ممارسي الدعارة، وتود معرفة من هم هؤلاء. واستفسرت أيضا عن عدد الحالات التي تم محاكمتها وإصدار حكم بشأنها في السنوات الأخيرة من جراء استخدام الأطفال في مجال الدعارة. وفيما يتعلق بالدعارة بين البالغين، حثّت الدولة الطرف على إعادة النظر في موقفها من الدعارة بوصفها مجالا من مجالات العمل. فينبغي اتخاذ خطوات لمنع الدعارة وحماية الضحايا من النساء، بالإضافة إلى ملاحقة المترددين على الداعرات منهم، والمسؤولين عن استغلال الجنس.

٢٤ - **السيدة شوب – شيلينغ**: لاحظت أن تسع سنوات قد انقضت بين التقرير السابق والتقرير الذي يجري النظر فيه، وأعربت عن الأمل في أنه سوف يتم تقديم التقرير القادم أبكر من ذلك. ويتعين تحيين الوثيقة الأساسية. وتم في الآونة الأخيرة الموافقة على مبادئ توجيهية تستخدم في تقديم التقارير. واستفسرت عن الذي أعد التقرير، وما إذا كان قد تم مناقشة التقرير في البرلمان أو الحكومة.

٢٥ - وسألت أيضا إذا كانت هناك لجنة برلمانية معنية بحقوق الإنسان يمكن ربطها باللجنة البرلمانية المقترحة المعنية بمسائل المرأة من أجل تركيز الاهتمام على جوانب حقوق الإنسان في السياسات النسائية؟

٢٦ - وأعربت عن رغبتها في معرفة أي قانون من القوانين المذكورة في تقرير فرقة العمل (تقرير باتين) لم يتم تعديله لحذف الأحكام التمييزية منه، وما هو الإطار الزمني لهذا التعديل. وبما أنه قد مرت ٢٢ سنة على توقيع موريشيوس على الاتفاقية، تساءلت لماذا تطلب تعديل القوانين كل هذا الوقت.

٢٧ - وأضافت أنها تود أن تعرف إذا كانت التدابير الاستثنائية المؤقتة التي سوف يتم اعتمادها بموجب قانون التمييز على أساس الجنس لعام ٢٠٠٢ ستستند إلى مرسوم قانوني أو إلى مجرد توصية، وإذا كانت ستتضمن التدابير أهدافا ونظاما للحصص وجداول زمنية. وهل قانون التمييز على أساس الجنس يشمل نفس الجهات العاملة المشمولة في الاتفاقية (الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات، والكنائس، والأفراد) وهل يغطي القانون جميع مجالات الحياة؟

٢٨ - وهل حددت الحكومة من الذي يستطيع أن يشرع في إجراء تغييرات في القوانين الشخصية؟ وهل بدأت الحكومة حوارا مع زعماء الطوائف الدينية لإبراز مسؤولية موريشيوس بموجب الاتفاقية؟

٢٩ - واستفسرت عن الطريقة التي تتصدى بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحالات التمييز المتعددة.

٣٠ - **السيدة غاسبار**: استفسرت عن عدد السنوات التي مضت بين التقرير الأولي وأحدث تقرير، وما هي المنهجية المتبعة في إعداد التقارير، وما إذا كان يتم توزيع توصيات اللجنة على مختلف الوزارات. وما الذي تفعله الحكومة لإطلاع المرأة والمنظمات غير الحكومية النسائية على الاتفاقية، وكيف تستخدمها؟ وأشارت بصفة خاصة إلى الفقرة ١ من المادة ٤. واستفسرت عن ما يتم عمله لكي تمنع الوكالاتُ السياحية والفنادقُ السياحةَ الجنسية.

٣١ - **السيدة بوبكي – غناكاجا**: استفسرت عن الوضع القانوني للاتفاقية في التشريع المحلي وما إذا كان يمكن الاحتجاج بالاتفاقية على نحو مباشر. ورحبت أيضا بالمعلومات المقدمة عن الإجراءات المتخذة لإدراج الاتفاقية في القانون المحلي إما بشكل إجمالي أو بشكل مفرّق.

٣٢ - وإذ لاحظت أن عملية تعديل الدستور لمنع التمييز القائم على الجنس قد بدأت في عام ١٩٨٥، استفسرت عن الوضع الراهن للعملية وعن سبب بطئها.

٣٣ - وسألت إذا كانت هناك عقبات تعترض تعديل المادة ١٦ (٤) (ج) من الدستور؟ وإذا لم يتم التعديل، فهل ستستطيع موريشيوس أن تمثل للمادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاقية.

٣٤ - **الرئيسة**، متحدثة بوصفها عضوا في اللجنة، لاحظت أن لموريشيوس نظاما قانونيا مزدوجا، مما يحتم إدراج القانون الدولي في القانون المحلي. وهل تم إدراج المادة ٢ من الاتفاقية في الدستور أو التشريع المحلي؟ وهل للجان المسؤولة عن إصلاح القوانين ولاية تسمح لها باستعراض مطابقة القوانين المحلية للمعاهدات الدولية المصدق عليها؟ وهل يتم إحالة تعليقات اللجنة إلى اللجان؟ وهل تتناقض المادة ١٦ (٤) من الدستور مع الاتفاقية؟

٣٥ - **السيد بوليل** (موريشيوس): قال إن النظام القانوني المزدوج في موريشيوس يتطلب تعديل التشريع المحلي لكي ينعكس في الاتفاقية. وإن تعديل المادة ١٦ من الدستور بسبب عدم ورود التمييز فيها قد استغرق شهرا.

٣٦ - وتم ترك الاستثناءات الواردة في المادة ١٦ (٤) (ج) من الدستور لأن الطائفة المسلمة في موريشيوس أقلية محمية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٥/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية. ولا تنطبق القوانين الشخصية الإسلامية إلا على الزواج، وفسخ الزواج، ونقل الملكية، وعلى مجرد هؤلاء المسلمين الذين يرغبون في الخضوع لها. وسوف تقدَّم إلى اللجنة نسخ من الحكم بشأن قضية عُرضت على المحكمة عندما حاولت الحكومة إلغاء القوانين الشخصية.

٣٧ - وقال إنه ينبغي النظر في الربط بين اللجان البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتلك المعنية بحقوق الإنسان.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٤، تم رفع ١٧ حالة أمام شعبة التمييز القائم على الجنس وتم إيجاد حل لها جميعا. وكان هناك ١٥ حالة في عام ٢٠٠٥، تم حل ١٢ حالة منها، ولم يتم البت بعد في ثلاث حالات منها. وتشمل أساليب الإنصاف المحاكمة الجنائية، ودفع التعويضات، والمصالحة.

٣٩ - ويستطيع القضاء الاحتجاج بالاتفاقية. ويفترض النظام القانوني المزدوج أن التشريع يجب أن يطابق الصكوك الدولية التي وقعت عليها موريشيوس. وفي الحالة غير المحتملة التي يتناقض فيها القانون المحلي مع الاتفاقية، يكون للقانون المحلي الأسبقية. ويجب أن تمتثل مشاريع القوانين للقانون الدولي.

٤٠ - **السيدة تان:** لاحظت أنه، على الرغم من التدابير التي اتخذها الحكومة، لا تزال هناك مشكلة عدم الإبلاغ عن حالات العنف المترلي جميعها. وسألت إذا كانت الشرطة تعالج الشكاوى في مجال العنف المترلي بشكل جدي، وتستجيب بسرعة عند الاتصال بها. ونظرا للحملات السابقة بشأن العنف المترلي، تساءلت عن سبب استمرار انتشار العنف المترلي، وما إذا كانت الحكومة توفّر التدريب من منظور نسائي للمحاكم والشرطة. وطلبت من الوفد أن يتوسع في الحديث عن العمل الذي يتم إنجازه مع اللجنة المعنية بمكافحة العنف داخل الأسر.

٤١ - واستفسرت عن عدد الحالات التي تم رفعها منذ عام ١٩٩٧ بموجب قانون الحماية من العنف المترلي والتي تتعلق بانتهاك أوامر الحماية، من بين مجموع الحالات التي بلغ عددها ٨٨٩ ١٠ حالة، وعن العقوبات المفروضة على مرتكبي هذا العنف لا سيما على هؤلاء الذين يرتكبونه

بصورة متكررة. وتود أيضا معرفة إذا كان الإرشاد وإعادة التأهيل متوفرين وإلزاميين لكل من مرتكبي العنف وضحاياه.

٤٢ - **السيدة زو كسياوكياو**: قالت إنه يبدو استنادا إلى رد الوفد على السؤال رقم ١٠ الذي طرحته اللجنة في قائمة المسائل والأسئلة (CEDAW/C/MAR/Q/5/Add.1) أن ضحايا العنف المترلي لا تتوفر لديهم في كثير من الأحيان معلومات عن المساعدة القانونية المتاحة لهم. وفي رأيها، لا تبذل الحكومة قصارى جهدها لتوفير الحماية الكافية لضحايا العنف، وتود معرفة التدابير التي يعتزم اتخاذها لمعالجة الحالة. وهل هناك أية خطط، مثلا للاضطلاع بحملات إعلامية لتوعية الناس بحقوقهم وبالخدمات المتاحة لهم؟ وتود أيضا معرفة إذا كانت التعديلات التي تم إدخالها في عام ٢٠٠٤ على قانون الحماية من العنف المترلي تحرّم الاغتصاب داخل الزواج. وفيما يتعلق بمكاتب دعم الأسر المذكورة أيضا في الرد على السؤال رقم ١٠، قالت إنها تود الحصول على المزيد من المعلومات عن ولاية هذه المكاتب والعاملين فيها. وأشار الوفد إلى أن هناك مكانين يستخدمان كمأوى تم إنشاؤهما لإيواء ضحايا العنف المترلي. وسألت إذا كانت الحكومة أو المنظمات الحكومية تدير هذين المكانين، وما هي أنواع الخدمات المقدمة إلى الضحايا، وما هي المدة التي يستطيع فيها الضحايا أن يبقوا في المأوى.

٤٣ - **السيدة سيمز**: قالت إنها تعرب عن قلقها بسبب ما جاء في التقرير ويبدو أنه يشير إلى أنه لا يحق للداعرات الحصول على الحماية بموجب قانون موريشيوس حتى في حالات الاغتصاب لأن الدعارة غير قانونية. غير أن للداعرات نفس حقوق الإنسان التي تتيح لهن الحماية القانونية شأنهن في ذلك شأن أي شخص، وإن عدم توفير هذه الحماية يشكل تمييزا بموجب الاتفاقية. وتساءلت إذا كانت الحكومة قد وفّرت أي تدريب للمسؤولين في القضاء وعن إنفاذ القوانين لجعلهم يدركون هذه الحقيقة.

٤٤ - وأعربت عن استغرابها من تأكيد الوفد أنه لا توجد في موريشيوس مشكلة السياحة الجنسية. وهناك ضرورة للاعتراف بمشكلة المتاجرة، والدليل على ذلك أن موريشيوس ترد في القائمة الخاصة الثانية في نظام التصنيف الذي تستخدمه حكومة الولايات المتحدة لتقييم الجهود التي تبذلها البلدان للتخلص من الاتجار بالأشخاص. وتساءلت إذا كانت الحالة قد تغيرت، واستفسرت عن التدابير التي يتم اتخاذها لوقف هذا الاتجار. وتود بصفة خاصة معرفة إذا كان هناك نظام يسمح برصد ومعالجة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، تساءلت إذا كان يتم المتاجرة بالنساء من أجل القيام بالأعمال المترلية أو للأغراض الجنسية.

٤٥ - وإذ لاحظت أن الفقر يمكن أن يكون عاملا يساعد على ظاهرة الدعارة والاتجار، طلبت معلومات عن التدابير التي يتم اتخاذها للحد من تجريد الأقليات الإثنية من حقوقها السياسية، علما بأن عدد الفقراء من الأقليات الإثنية أكثر من الفقراء بصورة عامة في موريشيوس.

٤٦ - **السيدة كوكير أبيا**: استفسرت عن تأثير التدابير المتخذة للقضاء على القوالب النمطية ضد المرأة، والقيود الأخرى التي تحول دون المساواة. وقالت إنها مهتمة بصفة خاصة بالاستماع إلى التقدم المحرز للتخلص من القوالب النمطية في الكتب المدرسية. وتريد أيضا الحصول على أي معلومات يستطيع الوفد أن يقدمها عن تأثير الجهود المبذولة لمعالجة مسألة التمييز ضد المرأة في القطاع الخاص، وهو المكان الذي تحدث فيه معظم حالات التمييز.

٤٧ - وأشارت الدولة الطرف في ردها على السؤال ٤ الوارد في قائمة المسائل والأسئلة (CEDAW/C/MAR/Q/5/Add.1) إلى أنه ليست هناك سجلات عن الزواج بموجب "القوانين الشخصية". وتود معرفة إذا كان ذلك يعود إلى أن الزواج بموجب القوانين

الشخصية غير مسجل، أو لأنه لم تحدث حالات زواج من هذا النوع. وإذا كان الاحتمال الثاني هو الصحيح، فإنها تتساءل عن سبب وجود الأحكام المتصلة بالقوانين الشخصية في الدستور، لا سيما أن الزواج بموجب القوانين الشخصية لا يتفق مع المادة ١٦ من الاتفاقية. وهي توصي بأن تتخذ الدولة الطرف الخطوات اللازمة لحذف هذا الحكم من الدستور.

٤٨ - **السيدة أوبيلاك** (موريشيوس): قالت إن وفدها يدرك أن هناك تأخيرا في تقديم التقارير الدورية لموريشيوس، ولكن الحكومة الجديدة تنظر إلى التزاماتها بموجب الاتفاقية نظرة جدية، وهي ملتزمة بتقديم تقاريرها بصورة منتظمة في المستقبل. وقد تم بالفعل نشر الاتفاقية على أصحاب الشأن على الصعيد الوطني. وتم في آذار/مارس الماضي، في اليوم الدولي للمرأة، تنظيم منتدى رفيع المستوى، كما تم توزيع نص مبسط للاتفاقية على كل من حضر المنتدى بمن فيهم رئيسة الوزراء التي تعهدت بأن تلتزم بقضية المرأة وبالاتفاقية. وأكدت اللجنة أن توصياتها بشأن هذا التقرير سوف تعرض على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى جهات أخرى صاحبة الشأن في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي، لم تستحدث بعد موريشيوس أي نظام للحصص أو أي أحكام قانونية أخرى من هذا النوع، ولكن الحكومة ملتزمة بزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك التزامها بموجب الإعلان المتعلق بالمرأة والتنمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل زيادة نسبة النساء في الهياكل السياسية وفي مناصب اتخاذ القرارات بنسبة ٣٠ في المائة. وفي أحدث الانتخابات، تعهدت الأحزاب السياسية بتقديم مرشحات عنها. وهكذا، على الرغم من عدم وجود نظام للحصص، إلا أنه تم إحراز تقدم في مجال تحسين مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالقضاء على القوالب النمطية المتعلقة بأدوار المرأة، فإن برنامج "الرجل كشريك" حقق نجاحا لا بأس به ولقي رواجا بين الرجال. ويجري الآن تعميمه على البلد. وأنشأت وزارة التعليم لجنة لاستعراض الكتب المدرسية من أجل حذف جميع القوالب النمطية المتعلقة بأدوار المرأة. وقالت إنها تعتقد أنه تم إنجاز العمل إلى حد كبير.

٥١ - وكما سبق توضيحه، فإن الحكومة لا تعتزم تشجيع السياحة الجنسية. ومن خلال عمل الشرطة وحملات التوعية يتوقع أن تستطيع الحكومة السيطرة على المشكلة والحد من حدوثها. وفيما يتعلق بالاتجار، تم إزالة اسم موريشيوس من القائمة الخاصة الثانية في نظام التصنيف الذي تستخدمه حكومة الولايات المتحدة، بفضل الإجراءات الجريئة التي اتخذتها الحكومة لا سيما فيما يتعلق بتعديل قانون حماية الأطفال ليشمل الاتجار بوصفه جريمة خطيرة مرتكبة ضد الأطفال، وتعزيز إنفاذ القانون عن طريق إنشاء "كتيبة القصّر" داخل إدارة الشرطة. وتواصل الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الاتجار، بما في ذلك تعزيز "كتيبة القصّر" من خلال زيادة عدد العاملين فيها وزيادة عدد السيارات التي تستعملها بالإضافة إلى موارد أخرى.

٥٢ - وفيما يتعلق بالحماية القانونية للداعرات، فإن أي شخص يقع ضحية للاغتصاب يحق له الحصول على الحماية بموجب القانون. وتم منذ عدة أشهر إنشاء وحدة خاصة بالاعتداء الجنسي في جميع المستشفيات الإقليمية الخمس، حيث يستطيع جميع الضحايا مهما كان الاعتداء الجنسي عليهن، سواء كن داعرات أم لا، الحصول على الخدمات القانونية والطبية الشاملة. ويستطعن أيضا الإدلاء ببياناتهن إلى الشرطة دون ترك الوحدة، ومن ثم تجنب الصدمات النفسية الأخرى التي يمكن أن تلحق بهن من جراء ذهابهن إلى مركز الشرطة.

٥٣ - وفيما يتعلق بدعارة الأطفال، فإن هناك على حد علم اللجنة دراستين حول الموضوع. وبالاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها، تم وضع خطة عمل وطنية لمكافحة جميع أشكال الإساءة للأطفال، بما في ذلك استغلال الأطفال في التجارة الجنسية. وهناك لجنة ترصد تنفيذ الخطة وتشمل ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وتؤكد الخطة على الوقاية والتثقيف فضلا عن علاج وإعادة تأهيل الأطفال الذين استغلوا في التجارة الجنسية. ويقدم مركز استقبال الأطفال الذين أسيء إليهم جنسيا المشورة وغير ذلك من الخدمات. وأبواب المركز في الوقت الراهن مفتوحة خلال النهار، ولكنه سيصبح بعد فترة وجيزة مكانا للإقامة. وبالإضافة إلى ذلك، الحكومة في الوقت الراهن في سبيل إعادة النظر في قانون حماية الأطفال من أجل توسيع نطاق الحماية القانونية المتاحة للأطفال.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتعليقات حول إمكانية حصول ضحايا العنف المترلي على المعلومات والمساعدة، تشارك الحكومة على نحو نشط في حملات التوعية، وتتلقى النساء اللاتي وقعن ضحايا العنف المشورة وغير ذلك من الخدمات من مكاتب دعم الأسرة الموجودة في كل أنحاء البلد. كما أن المعونة القانونية متاحة للنساء اللاتي لا يسمح وضعهن المالي بأن يكون لهن محام. وتستعرض الحكومة حاليا الوسائل المستخدمة لمعرفة الأشخاص المؤهلين للحصول على المعونة القانونية بهدف القضاء على أي ممارسات تمييزية محتملة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت عام ٢٠٠٤ على قانون الحماية من العنف المترلي، فإن أثر هذه التعديلات الرئيسية تتمثل في توسيع نطاق مسؤولية مرتكبي هذا العنف بحيث يمكن محاكمة أي شخص يعيش تحت نفس السقف الذي تعيش تحته الضحية. وفيما يتعلق بأماكن الإيواء لضحايا العنف المترلي، هناك مكان تموله بشكل كامل الحكومة، وتحصل أماكن أخرى على تمويل جزئي من الحكومة. وهذه الأماكن هي بصفة رئيسية مخصصة للأطفال.

٥٦ - **السيد بوليل** (موريشيوس): قال إنه بموجب قانون الحماية من العنف المترلي بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٤، هناك متابعة لأوامر الحماية من خلال تعيين ضابط مسؤول عن التأكد من الامتثال للقانون. وقد غيّر هذا الإجراء إلى حد ما من مواقف الرجال تجاه العنف. وبموجب القانون، يتم تقديم الإرشاد لمرتكبي العنف المترلي وضحاياه على أساس طوعي لا إلزامي، ويُشترط موافقة الطرفين.

٥٧ - وقال إنه يطمئن اللجنة أن السياحة الجنسية موضوع يهم إلى حد كبير الحكومة. وتود الحكومة تشجيع السياحة بسبب فوائدها الاقتصادية للسكان ولكنها لا تود بأي شكل من الأشكال أن تصبح موريشيوس مكانا للسياحة الجنسية. وبناء عليه، فإنها اعتمدت سياسة اللاتسامح الكامل فيما يتعلق بالسياحة الجنسية واتخذت تدابير لتعزيز قانون حماية الأطفال. وإن حذف موريشيوس من القائمة الخاصة الثانية في نظام التصنيف الذي تستخدمه حكومة الولايات المتحدة اعتراف بالنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الإجراءات.

٥٨ - وأضاف أن الحكومة تدرك أن الفقر والبطالة يمكن أن يكونا سببا لزعزعة الاستقرار والمس برفاهية المجتمع، ويمكن أن يؤديا إلى مشاكل اجتماعية كثيرة، بما في ذلك الدعارة. وعليه فإنها أنشأت عددا من الصناديق الخاصة لمساعدة أكثر أفراد المجتمع ضعفا. فمثلا، أنشأت أحدث ميزانية وطنية وافق عليها البرلمان صندوقا لتمكين المرأة وغيرها من الفئات المستضعفة.

٥٩ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتثقيف الشرطة والعاملين في القضاء بشؤون حقوق المرأة، تم تنظيم عدد من حلقات التدريب لتوعية أعضاء القضاء بشؤون المرأة،

والهدف من ذلك هو التأكد من وضع منظور المرأة في الاعتبار عند تفسير القانون.

٦٠ - **السيدة شوب – شيلينغ**: أعادت تأكيد سؤالها المتعلق بما إذا كان قد تم تعديل جميع القوانين المذكورة في تقرير باتين لحذف الأحكام التمييزية منها. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنها تود أن تعرف تلك القوانين التي لم يتم تنقيحها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تُعرف بعد الجهات التي يشملها قانون التمييز على أساس الجنس. ويشير التقرير إلى أن القانون يحظر التمييز في العمل والتعليم وفي عدة مجالات أخرى، ولكن هل القانون يشمل أيضا الطوائف الدينية والمدارس التي تديرها هذه الطوائف؟ وتريد أيضا أن تعرف إذا كانت الحكومة تعتزم اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة تفوق هدف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المتمثل في تحقيق نسبة ٣٠ في المائة بين النساء الممثلات في السياسة.

٦١ - وإذ لاحظت أن هناك عدة إشارات إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من صكوك حقوق الإنسان، قالت إنها تود أن تذكّر الوفد أن لجنة حقوق الإنسان أوضحت بشكل جلي أن حق الإنسان في حرية التعبير الديني لا يمكن أن يستخدم كحجة للتمييز ضد المرأة. وربما تود اللجنة إعادة النظر في مسألة زواج المسلمين بموجب القوانين الشخصية في مناقشتها للمادة ١٦.

٦٢ - **السيد بوليل** (موريشيوس): قال إن الحكومة نقحت وعدلت كثيرا من القوانين المذكورة في تقرير باتين، إن لم يكن كلها. وعملية التنقيح جارية، ولكن التشريع عملية بطيئة. وقد تم تعديل الدستور، شأنه في ذلك شأن قانون الحالة المدنية، وقد تم تعديل هذا القانون الأخير للتأكد من أنه لا يوجد تمييز بين الجنسين فيما يتصل بالجنسية وتسجيل الولادات. وفيما يتعلق بقانون الكفالات، أوصى تقرير باتين بأنه ينبغي تعديل القانون بحيث لا يصبح الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم جنسية مؤهلين بدفع كفالة إلى حين بدء المحاكمة. وللأسف، رفضت المحاكم هذه التوصية، ورأتها غير متفقة مع افتراض البراءة. ولم تقبل المحكمة إلا في حالات استثنائية الحرمان من الحرية. وعلى هذا الأساس تم الاستئناف أمام مجلس بريفي، ولكن تبين لهذه الهيئة أيضا أن حرمان الأشخاص المتهمين بالجرائم الجنسية من دفع الكفالة لا يتمشى مع الدستور ومع أحكام الحقوق المدنية والسياسية.

٦٣ - والحكومة في سبيل تطبيق توصيات تقرير باتين، فيما يتعلق بقانون بدلات الأسر. وتستعرض أيضا عتبة التأهيل للحصول على المساعدة بموجب قانون المعونة القانونية للتأكد من أن للمرأة نفس الإمكانيات التي لغيرها في رفع الشكاوى إلى المحاكم وفي أن يكون لها تمثيل قانوني. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة بشأن القانون الجنائي للسماح بالإجهاض في الحالات التي تكون فيها حياة الأم في خطر، وفي حالات الاغتصاب وسفاح القربى، أو تعرض الجنين للأمراض، أشارت إلى فتوى قانونية أصدرها في الآونة الأخيرة مكتب وزير العدل أفادت أنه في الحالات التي يشكل فيها الحمل خطرا واضحا لأسباب طبية على حياة الأم، فإن الطبيب المسؤول عن العلاج يستطيع أن يتخذ أي تدابير من شأنها أن تنقذ حياة الأم.

٦٤ - وفيما يتعلق بالتمييز في مجال العمل، فإن تقرير باتين أشار إلى أنه ليست في بعض القطاعات، مثل صناعات الشاي والسكر والملح، مساواة بين المرأة والرجل في الأجر مقابل العمل المتساوي. وإن المبدأ القانوني المتمثل في الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي مكرس في موريشيوس، وليس هناك خلاف في هذا الصدد. وعندما تنشأ الخلافات فهي حول ما إذا كان قد تم أداء العمل بشكل متساو. وتخضع هذه الحالات لقانون التمييز على أساس الجنس، ويمكن إحالتها إلى شعبة التمييز على أساس الجنس. ويمكن

لرب العمل والموظف وممثلي نقابات العمال حل المشكلة بصورة غير رسمية. وهكذا الإمكانيات متاحة لحصول الشخص على حقه إذا شعر أن هناك انتهاكا لحقه فيما يتعلق بالأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي. ومع ذلك، تعترف الحكومة بأنه ليس هناك من عذر لعدم إعادة الدولة النظر في قانون العمل، وهي تقوم بمساعدة منظمة العمل الدولية بتحيين هذه القوانين للتأكد من معاملة كل من الرجال والنساء على قدم المساواة.

٦٥ - أما فيما يتعلق بنطاق قانون التمييز على أساس الجنس، فهو يشمل التمييز على أساس الجنس، والوضع العائلي، والحمل، والمسؤوليات العائلية فيما يتصل بجميع جوانب العمل، بما في ذلك الإعلان عن الوظائف، وظروف العمل، والسلامة المهنية، والصحة المهنية وغير ذلك من المجالات. وكما جاء في التقرير، يحظر القانون التمييز في مجال التعليم، والسكن، والتصرف في الممتلكات، والرابطات والنوادي الرياضية. وينطبق القانون على كل من الدولة والقطاع الخاص ويشمل التمييز المباشر وغير المباشر. ويُنتظر من الحكومة أن تقدم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ قانون تكافؤ الفرص الذي سيتناول أشكال التمييز التي لا تتصل بالضرورة بالجنس أو الوضع العائلي، مثل التمييز على أساس الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية.

٦٦ - وأضاف أن هناك كثيرا من القوانين ومع ذلك لم يحدث تغيير في المواقف الاجتماعية تجاه أدوار الرجال والنساء، و فعالية هذه القوانين محدودة كما أن إنفاذها محدود. هذا هو السبب الذي من أجله تؤكد موريشيوس على المبادرة التثقيفية التي ترمي إلى تغيير القوالب النمطية المتعلقة بأدوار المرأة، لا سيما في النظام التعليمي الرسمي.

٦٧ - ويقدم قانون التمييز على أساس الجنس (٢٠٠٢) تعريفا للتحرش الجنسي أوسع من التعريف الوارد في القانون الجنائي. وقد تم جعل وسائل الانتصاف، مثل الإبلاغ عن الحوادث إلى الشرطة، أكثر سهولة، مما يتيح للمرأة حماية أكبر، تمشيا مع الاتفاقية. وفيما يتعلق بالدستور، تدرس الحكومة الطرق الكفيلة بتنقيحه لزيادة الحماية المتاحة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى هذا الأساس يتم التأكيد، في جملة أمور، على التصدي للتمييز على أساس الجنس في مجال العمل. وتعترف الحكومة بأن المرأة التي تعتمد اقتصاديا على الرجل أكثر تعرضا للعنف.

المواد ٧ إلى ٩

٦٨ - **السيدة زو** كسياوكيو: سألت إذا كانت الحكومة تنظر في تطبيق نظام الحصص كتدبير استثنائي مؤقت للتصدي للمعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من التحسينات، فإن موريشيوس لم تف بالتزامها تجاه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتمثل في زيادة نسبة النساء الأعضاء في البرلمان إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. ويذكر التقرير الدوري ثلاثة عوامل تعرقل، وفقا لتقرير فرقة العمل المؤرخة ٢٠٠١، دخول المرأة في الحياة السياسية. فما هي التدابير المحددة، مثل توعية الجمهور، التي اتخذتها الحكومة منذ ذلك الوقت للتخلص من هذه العوامل وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومناصب اتخاذ القرارات؟ وما الذي فعلته الحكومة من أجل توفير التدريب على بناء القدرات والقيادة للنساء، وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل تعتزم الحكومة أن تفعل ذلك؟

٦٩ - **السيدة كوكير - أبيا:** سألت إذا كانت المرأة مستبعدة من الحياة السياسية لأسباب اقتصادية وإذا كان الأمر كذلك فهل تنظر الحكومة في اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة بحيث تستطيع المرأة تنظيم حملات لشغل مناصب سياسية.

٧٠ - **السيدة غاسبار**: قالت إنها أيضا قلقة بسبب قلة عدد النساء في البرلمان في موريشيوس، وعلى هذا الأساس هناك من يقاوم التغيير الذي لا يمكن أن يحدث إلا على أساس سن تشريعات. وتقدم الاتفاقية إلى الحكومة الوسائل الكفيلة بمكافحة التمييز عن طريق اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة، مثل نظام الحصص. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم عكس القوالب النمطية، والمشاركة في المهام المترلية بشكل عادل بين الرجل والمرأة، فسيسهل ذلك على المرأة المشاركة في الحياة السياسية المحلية والوطنية. وأشارت إلى المشاركة المنخفضة للمرأة في الإدارة بصفة عامة، وفي التمثيل الدبلوماسي بصفة خاصة، فأعربت عن الأمل في أن التقرير القادم سيشير إلى تقدم سريع في هذا الشأن.

٧١ - **السيدة سيمز**: قالت إنها تأمل في أن نصف الدبلوماسيين الموريشيين على الأقل سيكونون من النساء بحلول موعد تقديم التقرير الدوري القادم.

٧٢ - **السيدة سايغا**: قالت إن الإجراءات الكثيرة التي اتخذتها الحكومة كان لها تأثير قليل على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبما أن الرجال يهيمنون على القيادة ينبغي توعية الأحزاب السياسية بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين. وشاركت في النداء الموجه من أجل اتخاذ تدابير تتسم بالمبادأة من أجل زيادة عدد النساء المشاركات في السياسة، بما في ذلك البرلمان.

٧٣ - **السيدة أوبيلاك** (موريشيوس): قالت إن عدد النساء في البرلمان الآن أكثر مما كان عليه في عام ٢٠٠٠، ولكنها متفقة على أنه ينبغي اتخاذ تدابير جريئة للوفاء على الأقل بالهدف المنصوص عليه في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتنظر الحكومة بالفعل في تطبيق نظام الحصص. وبفضل المساعدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، فإن وزارة حقوق المرأة ونماء الطفل ورفاه الأسرة تبذل قصارى جهدها من أجل جعل النساء أكثر اهتماما بالسياسة. وتشغل كثير من النساء مناصب إدارية في الحكومة، كما أن عدد النساء اللاتي يتم توظيفهن في القطاع العام في تزايد. وعدد النساء اللاتي يدخلن القطاع العام على مستوى الكتبة أكثر من عدد الرجال، وتنضم أعداد متزايدة من النساء إلى السلك الدبلوماسي، مما ينبغي أن يؤدي إلى تعيين عدد أكبر من السفيرات. والوضع في القضاء أكثر إيجابية: فحوالي ٧٠ في المائة من القضاة هم من النساء، وقالت إنها سوف تحيل مع ذلك توصيات اللجنة إلى الحكومة.

٧٤ - **السيدة سيبون** (موريشيوس): قالت إنها تقدم التزاما شخصيا إلى اللجنة بأن التقرير الدوري القادم سيعرض تشريعا أكثر صرامة وعقوبات أكثر شدة تفرض على حالات التمييز. غير أنه مما له أهمية أكبر في رأيها التزام وزارة حقوق المرأة ونماء الطفل ورفاه الأسرة، وهي الوزارة التي تترأسها، بإجراء تغيير في عقليات الرجال في موريشيوس. وفي إطار برنامج "الرجل كشريك" يتم عقد اجتماعات منتظمة لزيادة وعي الرجال بتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة المعيشية فيما يتعلق بالتغذية ورعاية الأطفال. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العلمانية، تقدم الوزارة أيضا الإرشاد في فترة ما قبل الزواج، وهي مهمة كانت متروكة في السابق إلى الهيئات الدينية. وقد تم الشروع في تنظيم برامج لفترة ما بعد الزواج لتشجيع الزوجين على تجديد التزاماتهما المتبادلة. وفي إطار برنامج آخر، تعتزم الحكومة اختيار "مرشدين" لزيارة الأسر المعيشية التي تمر بمشاكل اكتشفتها فرق الخدمة الاجتماعية. وسوف يتم توفير الإرشاد لجميع أفراد الأسرة المعيشية، بمن فيهم الأطفال، بالإضافة إلى تكليفهم بمسؤوليات أكبر من أجل تمكين أفراد الأسر على البقاء معا وتجنب اللجوء بصورة غير ضرورية إلى نظام أماكن الإيواء.

٧٥ - وتنظر الحكومة الحالية إلى المرأة على أنها ركن من أركان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبناء عليه، تم عقد عدة حلقات تدريب لتشجيع المرأة على شغل مناصب قيادية في المجتمع، لا سيما من خلال تطوير روح تنظيم المشاريع. وبالتعاون الوثيق مع غرفة التجارة والصناعة في موريشيوس، تشجع الحكومة المرأة على بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وإذ تدرك أن سهولة الحصول على الأرض والتمويل أمر حيوي أيضا، أنشأت صندوقا خاصا لتمكين المرأة.

٧٦ - وبوصفها نائبة رئيس حزب العمال في موريشيوس، فإنها تشجع بصفة شخصية المرأة على شغل مناصب سياسية. وليس صحيحا أن المرأة تحتاج إلى أن تكون غنية لترشيح نفسها لشغل المناصب السياسية. وتضع الحكومة المرأة على رأس جدول أعمالها وهي ملتزمة التزاما راسخا بتحسين وضع المرأة.

٧٧ - **السيد بوليل** (موريشيوس): أضاف أنه مما لا شك فيه أن إجراءات الحملات الانتخابية في موريشيوس لا تشجع المرأة على المشاركة في السياسة على الصعيدين الوطني والمحلي. والمعروف عن السياسيين أنهم دائما من الرجال، وتتسم السياسة في كثير من الأحيان بطابع سلبي وعدواني. وتنظر الحكومة في إدخال تعديلات على قانون الانتخابات من أجل تنظيم الحملات وجعلها أكثر ديمقراطية. ويمكن أيضا إعادة النظر في نظام الانتخابات، القائم على منح الفوز للحاصل على أكثر الأصوات بما أن ذلك يحد من القدرة على التمثيل. ويتمثل حل آخر في إيجاد برلمان من مجلسين ذلك أن كثيرا من الأشخاص يعتبرون ذلك أكثر إنصافا.

المواد ١٠ إلى ١٤

٧٨ - **السيدة سايغا:** إذ لاحظت أنه وفقا للتقرير الدوري تم رفع سن الانتهاء من الدراسة إلى ١٦ سنة، سألت ما هي مدة التعليم الإلزامي. وهل التعليم مجانا خلال هذه الفترة كلها؟ وطلبت معلومات عن عدد الذين يتركون الدراسة من البنين والبنات، واستفسرت عن الإجراءات المتخذة إذا كانت هناك إجراءات في هذا الشأن لتخفيض هذا العدد. وسألت عما تعتزم الحكومة أن تفعله لحذف القوالب النمطية التي تستهدف المرأة من اختيار المواد في المدارس واستفسرت إذا كان قد تم إزالة جميع القوالب النمطية من الكتب المدرسية. وقالت إنها تود أن تعرف معدلات الأمية بين البنات اللاتي يعشن في المناطق الحضرية والريفية، لا سيما في المناطق الريفية، وإذا كانت هذه المعدلات لا تزال عالية على الرغم من أن معدل التحاق البنات بالمدارس أعلى من معدل التحاق البنين.

٧٩ - **السيدة سيمز:** سألت ما هو أثر المعدل العالي للحمل بين المراهقات على التعليم. وهل تظل الفتيات الحوامل في المدرس أو يتم توفير برامج موازية لهن؟ وهل يُنظر على أنهن موسومات بوصمة؟ وطلبت أيضا إجراء تحليل أعمق للقوالب النمطية ضد المرأة في مجال العمل، وضرورة العمل على إزالتها. وعلى ما يبدو لا ينتظر من المرأة أن تقوم ببعض أنواع العمل في موريشيوس، كما يبدو أن التعليم مليء بالقوالب النمطية الموجهة ضد المرأة.

٨٠ - **السيدة شوب – شيلينغ:** طلبت معلومات أكثر تفصيلا في التقرير الدوري القادم عن تنقيح الكتب والبرامج المدرسية. وبما أن عملية إزالة القوالب النمطية منها عملية طويلة ومعقدة، أعربت عن شكها في أن العملية قد تم استكمالها. وطلبت أيضا مزيدا من المعلومات عن التفاعل بين الطلاب والمدرسين ونسبة الرجال والنساء بين المدرسين. وهل تم إجراء تحليل للتعليم قائم على التوزيع بين الجنسين في موريشيوس، وهل كان جزءا من تدريب المدرسين؟ وهل هناك دراسات عن المرأة في التعليم العالي؟ وفي رأيها، التدابير الاستثنائية المؤقتة ضرورية لإزالة القوالب النمطية من التعليم. فمثلا، تود أن تعرف إذا كان يتم تشجيع الشباب على دراسة التخصصات التي تدرسها بصفة تقليدية المرأة. وفيما يتعلق بالمدارس القاصرة على أحد الجنسين، سألت إذا كانت

هذه المدرسة تقتصر في معظمها على البنات، وهل تديرها الهيئات الدينية، وهل يلتحق بصفة رئيسية الأطفال من عائلات دينية. وتساءلت أيضا لماذا يتم في بعض مدارس البنات تعليم الاقتصاد المترلي لا التصميم التقني، وهو أمر في رأيها يتنافى مع قانون التمييز القائم على الجنس (٢٠٠٢). وهل تستطيع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تبادر بالتدخل في هذه الحالات أو أنها لا تستطيع إلا أن ترد على الشكاوى؟ وفيما يتعلق بمسألة العمالة، سألت إذا كان قانون التمييز القائم على أساس الجنس حوّل عبء الإثبات إلى الرجل وما هي معايير ذلك. وأخيرا، هل الإشارة إلى الإجهاض من جانب أحد أعضاء وفد موريشيوس دليل على وجود تغيير في القانون أو أن هذا مجرد رأيه؟

٨١ - **الرئيسة:** قالت، متحدثة بوصفها عضوا في اللجنة، إنها تريد مزيدا من التفاصيل عن إجازة الأمومة وعن أي تقييدات تتصل بذلك، واستفسرت إذا كانت هناك إجازة أبوة في موريشيوس.

٨٢ - **السيدة زو** كسياوكياو: سألت إذا كانت الحكومة قد اتخذت تدابير أو تعتزم اتخاذها لتوعية المرأة بحقوقها، من أجل مكافحة التمييز غير القانوني في القطاع الزراعي حيث يتم تحديد المرتبات على أساس الجنس. واستفسرت أيضا إذا كان قد تم الانتهاء من تعديل قانون العمل المذكور في التقرير. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتضمن القانون أحكاما، بما في ذلك آليات رصد، عن تكافؤ الفرص، والتمييز على أساس الجنس، والتحرش الجنسي؟ وإذ لاحظت أن كثيرا من العاملين في قطاع تجهيز الصادرات هم من المهاجرات اللاتي يعملن لساعات طويلة، في ظروف رديئة وبمرتبات منخفضة، استفسرت عن حقوقهن وعن كيفية حماية هذه الحقوق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.